التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير

أ.د. نور الدين دخان
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

د. اسماعيل زروقة
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر

الملخص:

عنوان التنمية السياسية تتدافعه مناهج و أطر نظرية دارسة له، بين تطورية تاريخية وقيمية معيارية ووصفية تحليلية، هذه النماذج تتمايز في المنطلقات وفي الغايات التي تهدف لها التنمية السياسية، فنحن حين نتكلم عن النماذج التطورية فإننا نحاول خلق صورة للعالم في المستقبل استنادًا إلي التوسع المنطقي للعمليات الاجتماعية القائمة. أما النظريات القيمية فإنها تسعى إلى تحديد الهدف النهائي للتنمية السياسية من خلال طرح السؤال: ماذا يجب أن يكون ؟ أي التفكير في تشكيل المستقبل، وفي تحديد شكل للدولة المثالية كهدف للتنمية السياسية يجب أن تتركز الجهود من أجل تحقيقه. في حين تعتمد النظريات التحليلية أو الوصفية للتنمية السياسية على تحميص ودراسة السمات التي تميز دول العالم الصناعية الديمقراطية وتحليلها، والوقوف على الفروق بين هذه الدول والدول النامية، فالدول المتقدمة تتميز بأنها أكثر استقرارا ورخاء وديمقراطية مقارنة بالدول النامية، ومن ثم يصبح الهدف النهائي للتنمية السياسية تقليل هذه الفجوة أو العمل على التئامها بقدر الإمكان.

الكلمات المفتاحية:

التنمية السياسية - إستراتيجية التنمية – التطور - التحديث السياسي - هندسة التغير.

Abstract:

The title of the political development is one of the titles discussed by the frameworks of the theoretical study, Historical and normative value and descriptive analysis, These models differ in the principles and objectives of political development, Valuable theories seek to determine the ultimate goal of political development by asking the question: What should be? Meaning thinking about shaping the future, In an attempt to define the ideal state as the

goal of political development, which must be concentrated on efforts to achieve it, While analytical or descriptive theories of political development rely on the study and analysis of the features that characterize the industrialized countries of the industrialized world, Developed countries are more stable, prosperous and democratic than developing countries , Thus, the ultimate goal of political development is to reduce this gap as much as possible.

Keywords:
Political development - Development Strategy – Evolution - political modernization - change engineering.

مقدمة:

إن نظريات التنمية بالرغم من ارتباطها بدراسة الواقع القائم في الدول المتقدمة والعلاقة بين الشمال والجنوب، إلا أنها تحدد سقفا للأفاق التي يمكن أن تتطلع إليها المجتمعات النامية، وهو الحاضر المرتبط بما حققته دول الشمال، ألا يعني هذا الهدف فرض ما يختص به الغرب من قيم ثقافية ونماذج في تطوره، ومفاهيم خاصة به للديمقراطية والحرية والمساواة وغيرها من قيم ونماذج ومفاهيم ؟ إن أي إستراتيجية للتنمية يجب أن تتجاوز نظرية بعينها من هذه النظريات، وتجمع بينها بقدر الإمكان، فتجربة الغرب لها أهميتها دون التسليم بالحتمية التطورية، وأهداف كالمساواة والديمقراطية والفاعلية المؤسسة لها قيمها المركزية، دون أن يقتصر التحليل عليها دون غيرها.

هذا التنوع في النماذج يجب أن يكون دافعا للدول النامية، بأن توفر لمواطنيها ليس فقط الحرية والعدالة والديمقراطية، وإنما أيضا السلع والخدمات، وأن تكثف جهودها لتعبئة مواردها البشرية والمادية لدعم أهداف النمو الاقتصادي والتحديث ولإعادة تشكيل وصياغة أوجه الحياة السياسية والاجتماعية بنائيا وقيميا وسلوكيا.

I- التنمية السياسية عملية بناء

من هنا فإن عملية البناء شاملة، والتنمية أيضا عملية شاملة، تتكامل فيها الأبعاد والجوانب والأهداف، وهو ما يصفه البعض "بهندسة البناء الشاملة" التي لها جوانبها المؤسسية والدستورية وأيضا الثقافية والتعليمية والاقتصادية، وفي كلمة واحدة يستخدمها البعض –كما فعل الدكتور حامد ربيع- البناء الحضاري[1].

[1] Monte Palmer, *Dilemmas of Political Development* (Itasca, Illinois: F. E. Peacock Publishers. Ins, 1989), p.80.

ثمة دراسة قام بها - دود C.H. Dodd- يقوم فيها بتحديد هدف التنمية أو التحديث ويبدأها بافتراض أن مفهوم التنمية السياسية والتحديث السياسي يتضمن واحدا أو أكثر من الأفكار الآتية[1]:

1- أن التغيير السياسي ضروري لتحقيق هدف محدد كالديمقراطية الليبرالية أو مجتمعا شيوعيا أو دولة إسلامية.

2- أن العملية العامة للتغير في المجال السياسي تتصل بالمجالات الأخرى للمجتمع اتصالا وثيقا وتشمل على :

أ. اتساع ومركزية السلطة الحكومية والتمايز والتخصص في الأبنية والوظائف السياسية وتكاملها.
ب. المشاركة الشعبية المتزايدة في الحياة السياسية
ت. دمج الأفراد بصورة متزايدة بالنظام السياسي وخلق مشاعر الانتماء له.

3- قدرة النظام السياسي على :

أ. حل المشكلات التنموية والتي تصادف عمليات التغير والتطور.
ب. وضع ومساندة السياسات الجديدة للمجتمع الذي يعمل فيه النظام السياسي وإنشاء أبنية جديدة أو إصلاح الأبنية القائمة لتنفيذ تلك الأهداف.

4- القدرة المتزايدة على إنجازالوظائف السياسية وإقامة الأبنية السياسية وأحياناً ما يستخدم تعبير التحديث السياسي للإشارة إلى الهدف رقم (2) بما يتضمنه من اتساع ومركزية السلطة وتمايز الأبنية فضلا عن المشاركة والتكامل.وأحياناً ما تشير التنمية السياسية إلى الأهداف الثلاثة الأخرى وهي التغير السياسي لتحقيق هدف معين وقدرة النظام السياسي على حل المشكلات ووضع وتنفيذ سياسات جديدة وقدرة النظام على إنجاز الوظائف السياسية وإقامة الأبنية السياسية، لكن هذا التمييز في المصطلحات ليس عاما فلا يحظى باتفاق عام.

إن التنمية السياسية تفرض إضفاء الفاعلية على المؤسسات والجماعات، القيم والتنشئة والثقافة السياسية، الفاعلين وأطراف العملية السياسية، وهي بذلك دراسة للتطور السياسي، ولقضايا الصراع والأزمات المثارة في النظام، وكيفية الإمساك بها والتحكم في وجهتها- من خلال التخطيط والتوجيه والرقابة والضبط وترشيد الجهود- هي إذن نوع من إدارة الصراع والأزمات، والتطور السياسي بوجه عام. وقد يصبح

[1] C.H. Dodd, *Political Development* (London: MacMillan Press, 1972), p.42.

منظرو التنمية السياسية أنفسهم أطراف في الصراع، أو ضحايا للأزمات والأحداث، حيث يتحيز هؤلاء عادة للقوى والأطراف الأكثر ضعفًا، والأقل قوة من خلال مناداتهم بإضفاء الفاعلية عليها، من هنا إمكانية الدمج في المعالجة، والفهم والتحليل، بين التنمية السياسية والتطور السياسي وإدارة الصراعات والأزمات السياسية.

والتنمية السياسية تفرض عمليات واسعة وتحولات شاملة، يصفها بعض العلماء بالتعبئة، بما تشير إليه من تحضر وتعليم وحراك اجتماعي وسيكولوجي وتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري وقدرة، ورغبة في إبداء الآراء، والمشاركة في الشأن العام. وهذه التحولات من شأنها المساهمة في بناء "المجتمع المشارك" من خلال إتاحة الفرصة لتكوين "الشخصية الحركية" لأفراد هذا المجتمع. علماء آخرون يصفون تلك العمليات والتحولات بأنها "التحول الديمقراطي" وما يفترضه هذا التحول من سمات وعناصر جوهرية: كالمشاركة والمساواة وفريق ثالث يرى أهمية التكنولوجيا والاختراعات، وآخرون يؤكدون على مفهوم إدارة الصراع أو الأزمات، أو دور المبدعين كعنصر حاسم في هذه العمليات والتحولات.

II- سمات التطور والتنمية السياسية

هناك عدد من سمات التطور والتنمية، وقبل تناول هذه السمات يجدر الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

الأولى؛ أنه لا توجد وصفة واحدة لتحقيق التنمية تصلح لكل النظم والمجتمعات أو الحضارات والعصور، إنما يمكن الحديث فحسب عن بعض معايير يستطيع المجتمع السير في اتجاه المزيد منها، وفق الخصوصية التي تميز كل حالة من هذه المعايير[1]:

1- معايير للمؤسسات والأبنية والأدوار.
2- معايير للسلوك والعمليات والتفاعلات.
3- معايير للقيم والأخلاقيات وقواعد اللعبة السياسية.

الثانية؛ أن عملية التنمية السياسية تحمل طابعًا إيديولوجيًا متأصلا فيها، ولا ينفصم عن جوهرها وطبيعة تكوينها، من هنا التسييس الواضح في أدبياتها، والذي يطال ذلك الطيف المتعدد الألوان والاتجاهات والمشارب، من كتابات ليبرالية غربية إلى يسارية أو ماركسية إلى محلية موغلة في محليتها أو خصوصيتها الذاتية.

[1] Larry Diamond, *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1993), p.55.

التنمية السياسية عملية تطور، وهي عملية تحمل العديد من السمات التي يمكن إجمالها في أنها تتطلب فترة طويلة زمنيا، ويمكن التمييز بين مراحل أو مستويات مختلفة، وتحمل طابع نظامي متجانس، وهي عملية تتضمن حركة مستمرة لا تتوقف للمجتمعات على اختلاف مستوياتها الحضارية، وتفترض مثلاً أعلى نتيجة تلك الحركة نحوه لتحقيق "تقدما"، وأخيرا هي عملية معقدة، تتعد أبعادها وعناصرها، فلا يمكن اختزالها، ولها طابع جذري، وربما ثوري، من خلال ما تجلبه من تغيرات أساسية في حياة الشعوب والمجتمعات، وتتلخص سمات التنمية السياسية في أنها عملية[1]:

1- طويلة ذات مراحل.
2- عالمية نظامية متجانسة.
3- حركة مستمرة ولا تتوقف نحو التقدم.
4- معقدة وجذرية.

أولا: هي عملية تتطلب فترة طويلة زمنيا، فهي تجلب تغيرات عقيمة إلى مجتمعات تقليدية، تستلزم فترات ممتدة حتى ترسخ هذه التغيرات، والمعروف أن المجتمعات الغربية قد استغرقت قرونا عديدة حتى أصبحت حديثة أو عصرية، أما المجتمعات النامية- في عالم اليوم في القرن الحادي والعشرين- فإنه يتوقع لها أن تستغرق وقتا أقل، وفي هذا المعنى فإن معدلات التحديث سوف تتسارع، ولكن يظل الوقت المطلوب للتحرك من التقليدية إلى الحداثة، وما يتضمنه ذلك من توفيق بين الأصالة والمعاصرة، مقاسا ومقدرا بالأجيال.

وهذه العمليةالممتدة زمنيً ا عبر مراحل أو مستويات مختلفة يمكن التمييز بينها، فالمجتمعات تمر من مستويات أو مراحل تغلب عليها التقليدية في اتجاه مستويات تغلب عليها عناصر تحديثية أو عصرية واضحة المعالم، وقد تظل مثل هذه المجتمعات تعبر عن مرحلة انتقالية وسيطة، يمكن تقسيمها إلى مراحل فرعية.

والحقيقة أن النماذج التي تحظى بتفضيل وأولوية في العملية تختلف من مجتمع لآخر، كذلك أنماط القيادة ودورها. رغم ذلك يشير بعض الباحثين إلى"مراحل متشابهة" في عملية التنمية، وأن مختلف المجتمعات يتوقع أن تتحرك في جوهر الأمر عبر مسارات التطور.

ثانيا: هي عالمية تحدث اليوم في كل المجتمعات بدرجات وأشكال مختلفة، وترتبط بظاهرة العولمة وما يصاحبها من انفتاح اقتصادي على مستوى العالم، بروز وانتشار تقنيات جديدة في الاتصالات، والأقمار الصناعية، وتطور الحاسبات الآلية والمعلومات والرسائل عبر العالم بصورة تحقق إلى حد كبير مفهوم القرية العالمية، وبطريقة غير مسبوقة تماما.

[1]Larry Diamond,Op.cit , pp. 25-28.

ترجع العملية في نشأتها أصلا إلى أوربا في القرن الخامس عشر والسادس عشر، لكنها تصبح اليوم ظاهرة عالمية تشمل نطاق العالم بأسره:

- سواء من خلال انتشار الأفكار والوسائل الحديثة من مركزها في أوربا.
- أو من خلال الأحياء الداخلي، أو التطور المحلي في المجتمعات غير الغربية.

ويرتبط بالعالمية، أن أي إستراتيجية للتنمية السياسية لابد وأن تراعي خصوصية كل مجتمع وهويته وذاتيته، فالتنمية السياسية تأتي بعناصر وافدة جديدة إلى مجتمع له تراثه وهويته الحضارية ومكوناته الذاتية. وقد يواجه هذا الوافد الجديد بالرفض أو التوفيق أو القبول.. وبتوقف شكل الاستجابة على تلك الخصوصية، وعلى القيادة، وما تمثله قوى التحديث، أو التقاليد والإحياء من مرونة وأهمية نسبية، بحيث يصبح للوافد الجديد طابعه المميز في هذا المجتمع والذي يختلف عنه في مجتمعه الأصلي الوافد منه أصلا، وتتشكل في التحليل الأخير تلك المنظومة من القيم والمعايير والمؤسسات ونماذج السلوك .. التي تعبر عن ذلك المزيج من الوافد والمحلي، الجديد والقديم.

والواقع أن كل المجتمعات كانت في وقت ما تقليدية، لكن المجتمعات التي يشهدها العالم في أوائل القرن الحادي والعشرين أضحت انتقالية، تضم عناصر حديثة أو تقليدية، وإن كان البعض يميل إلى غلبة العناصر الحديثة، والبعض الأخر أقل في نسبة العناصر الحديثة، كما أن الكثير من مجتمعات اليوم منغمسة في عمليات من شأنها أن تنتهي بها إلى أن تصبح أقرب إلى الحداثة.

ويرتبط بهذا المفهوم العالمي للتنمية السياسية صفتان:

1. أنها عملية نظامية، فالتغير في أحد العوامل يكون مرتبطًا بالعوامل الأخرى، يؤثر فيها ويتأثر بها.

والتحديث - كما يذكر دانيل ليرنر [1] - عملية لها سمة خاصة بها والتي تفسر: لماذا يشعر الشعب، الذي تحكمه قواعد هذه العملية، بالحداثة ككل متناسق متناغم؟ فالعناصر المتنوعة لعملية التحديث تبدو باعتبارها عناصر مترابطة بعضها ببعض، من منظور تاريخي، لأنها يجب أن تأخذ مسيرتها جنبا إلى جنب معا.

2. أنها عملية متجانسة، فالمجتمعات الحديثة تجمعها سمات مشتركة فيما بينها والتحديث بفرز اتجاهات تمثل قواسم مشتركة ونقاط التقاء بين المجتمعات.

ويتضمن التحديث حركة نحو تكامل نهائي للمجتمعات الإنسانية، واعتماد متبادل بينها.

إن الحركة في اتجاه الأفكار والمؤسسات الحديثة قد تقود المجتمعات المختلفة إلى أن تكون متجانسة، فتتخلى المجتمعات عن عناصر ثبت جمودها وعجزها، وتتسع دائرة العناصر الحديثة الوافدة التي يثبت

[1] Larry Diamond et al., eds., *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and perspectives* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1997), p.65.

صلاحيتها وملاءمتها لاحتياجات العصر، وقد تظل عناصر تقليدية عديدة، كما هي أو تتكيف ويتم تطويعها لتنسجم مع المزيج الجديد، ذلك أن بعض العناصر لا يمكن اقتلاعها من تراثها أو تقاليدها، ويتوقع أن يشهد كل كمجتمع ذلك المزيج الفريد الخاص به من التقليدية والحداثة.

ثالثا: التنمية السياسية تتضمن حركة دائبة لا تتوقف عند نقطة معينة، فالتنمية كعملية تطور تفرض حركة مستمرة لا تنتهي.

والتنمية هنا مفهوم نسبي تعرفه كل المجتمعات المعاصرة، على اختلاف مستوياتها الحضارية، فالمجتمعات المتقدمة - كالولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان - تسير شأنها في ذلك شأن المجتمعات الأقل تقدماً، في طريق التنمية.

وهي عملية تفترض السير قدماً في اتجاه مثل عليا، نحو التقدم، ولكن التقدم ليس حتمياً، في كل الأحوال، وكثير من المجتمعات في آسيا وإفريقيا شهدت بالفعل حالات من الإخفاق وانهيار في تجربتها، أو فترات من الانقطاع،لكن تظل التنمية رغم ذلك شعاراً وهدفاً مرغوباً.

وقد تكون تكلفة التحديث وتضحياته عميقة وفادحة، خصوصا في المراحل الأولى من عملية الانتقال، لكن الإنجازات أو فترات التي يحققها نظام سياسي واقتصادي واجتماعي حديث من شأنها أن تدفع إلى تحمل مثل هذه التضحيات وتجاوزها. فالتنمية في المنظور بعيد المدى تعزز مكانة الإنسان، وكرامته، وتصونه ثقافيا وماديا.

كما أن المجتمع الذي حقق مستويات معينة من التحضر والتصنيع.. في عقد واحد، لا يتوقع انهياره بشكل أساسي في العقد التالي، وإن كانت معدلات التغير قد تختلف وتتباين بشكل جوهري، لكن اتجاه التغير لن يختلف في أغلب الأحيان.

ويرتبط بهذه السمة – التنمية عملية تقدمية – اعتبارات منها[1]:

أ. لا يوجد شكل واحد للمجتمعات المتقدمة، كما لا يوجد شكل واحد للمجتمعات المتخلفة، وإنما ثمة أشكال عديدة للمجتمع المتقدم، وكذلك المجتمع المتخلف.

ب. ثمة اختلافات أساسية في درجة الحداثة والتقدم، وكذلك التقليدية والتخلف، الأمر الذي يجعل من الصعب جمع هذه الأشكال في نمطين أثنين.

ت. يسلم الباحثون بأن كل المجتمعات المعاصرة تشهد خليطاً بين العناصر التقليدية والحديثة، وأن الاختلاف بينها إنما يقع في نسبة كلا من نوعي العناصر.

ث. أن هذا التقسيم إلى مجتمعات متقدمة ومختلفة يتجاهل نمط تلك المجتمعات الانتقائية التي كسرت حاجز التخلف، وما زالت في مرحلة إرساء أسس مجتمع جديد.

[1]Larry Diamond et al.,Op.cit , pp.88-90.

لذلك يجب النظر إلى الظاهرة في إطار "متصل"يحتل فيه كلا النموذجين التقليدي والحديث طرق الخط المتصل - بالمفهوم الفيبرى -وينظر للمجتمعات المختلفة ابتعادًا واقترابًا من هذين القطبين.

رابعا: عملية معقدة، فهي جذرية أو ثورية:فالتنمية عملية متعددة الأبعاد والعوامل، ولا يمكن اختزالها في بعد واحد أو عامل واحد، فهي تتضمن تغييرات في كل مجالات السلوك والفكر الإنساني. وتتسع مكوناتها لتشمل عناصر أساسية في المجتمع الإنساني المعاصر: وتتراوح من الثقافة إلى المؤسسات وعمليات التعبئة والاتصال والتحضير والمشاركة السياسية والتعليم..ويترتب على ذلك:

- اهتمام مختلف فروع العلوم الاجتماعية بعملية التنمية، من الاقتصاد والاجتماع والسياسة...
- التنمية قضية حضارية مجتمعية، والتنمية السياسية هي جانب واحد من هذه القضية.

والتنمية عملية معقدة لأنها تتضمن كذلك إعادة تكييف الوافد الجديد مع شروط ومتطلبات المجتمع الوافد إليه، وما يفرضه تراثه وهويته وتاريخه الحضاري... كما تتضمن إعادة صباغة القديم ليتلاءم مع شروط ومتطلبات العصر الذي يحيا فيه المجتمع وما يحفل به الواقع المعاش من تطورات وتفاعلات ... كذلك تتضمن عمليات توفيق ومواءمة واسعة النطاق لعلاقات كل من القديم والجديد، المحلي والوافد، بما يشمله ذلك من علاقة لا تخلو من إبداع وطابع عملي للأصالة والمعاصرة، للتاريخ ورائحته المميزة، وللحداثة وضرورتها الملحة.

والتنمية عملية جذرية - أو على حد تعبير صمويل هنتنجتون Samule Huntington عملية ثورية [1]- نتيجة التناقضات بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، فالاختلاف أساسي بينهما، والتغير من التقليدية إلى الحداثة يتضمن تغيرا كليا وشاملا أو جذريا، في نموذج وأنماط الحياة الإنسانية.

III- تحديد هدف التنمية السياسية

لاحظ - فريدريك- أن أدبيات التنمية السياسية قد أغفلت - إلى حد كبير- تحديد الأهداف النهائية لعملية التنمية السياسية ويشير إلى أهمية ذلك بطرحه السؤال الآتي [2]:

لأجل من نحارب؟ وبقصد بالحرب هنا الجهد التنموي، فالتنمية السياسية في كثير من هذه الأدبيات لا تقدم قيم عليا، أو منظومة متدرجة للقيم، وإنما ترك الأمر لكي يتكيف الإنسان مع تفضيلات وأولويات القيم وفق ما يتطلبه كل موقف، فكل موقف يفرض على الفرد القيم التي يختار من بينها.

[1] Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1968), p.152.

[2] Larry Diamond, op.cit., p102.

ويستطرد - فريدريك- إلى أنه يجب تحديد أهداف النظم السياسية المختلفة في الماضي، لأن مثل هذا التحديد من شأنه أن يحقق للباحث أولا: مقارنة النظم المختلفة، وتحديد الأهداف التي تبدو أنها تحدث في كل أو – معظم- النظم. ثانيا: النظر إلى أهداف معينة، خصوصا تلك التي تبدو أن مبعثها ومنطلقها إنما يرجع إلى قيم فريدة تكمن في المعتقدات الخاصة العليا.

ووفق – بريبانتي Braibanti Ralf - فإن أربعة أهداف يمكن توضيحها[1]: من الأمن والتوسع الإقليمي، تقليل المنازعات أو الاحتكاكات، الرخاء، وتقليل الخلافات أو الاحتكاكات الداخلية، فهذه الأهداف الأربعة هي أهداف عليا، تفترض ثلاث أهداف مرتبطة وهي: - العدالة - النظام – الحرية.

والنظم السياسية البازغة لها ثلاث مهمات، يعني إنجازها تحقيق نظام سياسي فعال، وهذه المهام تشمل:

1. تحول المجتمع السياسي إلى تجديد داخلي مستمر.
2. التخطيط كأساس للحركة في مسيرة تلبية حاجيات المجتمع.
3. تنفيذ هذه الخطط ولسياسات.

إن مقارنة النظم السياسية الفعالة في الماضي سوف يظهر لنا أن النظم التي حظيت بالرضا كانت تتميز بست خصائص[2]:

1. القدرة على الوفاء بمتطلبات البقاء الأساسية والمتطلبات التكنولوجية بما في ذلك التخطيط.
2. قيود ملزمة تُفرض على الحكومة لضمان احترام المواطنين وتَكفل لهم القدرة على التصرف كأشخاص سياسيين
3. المشاركة الفعلية لجميع أفراد المجتمع البالغين الراشدين أو العاقلين.
4. قواعد عامة توضح القيم المشتركة في المجتمع وتعكسها.
5. قضاء يفصل في المنازعات وفق القواعد.
6. جماعات تطوعية تستطيع أن تتقدم بمرشحين للمناصب السياسية وتتنافس مع غيرها في تحديد وتقرير الأعمال العامة.

والنظم السياسية القائمة تعكس واحد أو أكثر من هذه السمات، لكن ليس كلها، وبينما تشكل هذه السمات نموذج متقدم -مؤقتا- للتنمية السياسية ، لأنه يجب ألا نقع في خطأ خلطها مع الأهداف الأربعة الأساسية.

---

[1] Ralf Braibanti et al., eds., *Political and Administrative Development* (Durham, NC: Duke Univ. Press, 1969), pp.148-149.

[2] Ibid., pp.155-160.

و يمكن تتبع هدف التنمية السياسية من خلال ما يسميه- بريبانتي Braibanti Ralf - "إستراتيجية ملائمة للتنمية السياسية"، ويرى أن أي إستراتيجية للتنمية السياسية يفترضها الباحثون هي تجريبية وذات طبيعة مؤقتة.

W- متطلبات التنمية السياسية:

وقد اقترح- لاسويل وهلمبرج Lasswell & Holemberg - ستة معايير لتحديد مستوى القيم في الدول النامية[1]:

1. تراكم للقوة عند مستوى يمكن أن يحقق الاستمرارية الذاتية، يقول- لاسويل Lasswell- "نحن نقبل مفهوماً للتنمية السياسية باعتبارها تتابعاً نحو مستوى من تراكم القوة يكفل لنفسه الاستمرار والبقاء، وهذا يعني أن السمات البنائية كهدف مفضل منشود يجب أن يتم بلورتها في صورة محددة. كما أنه يجب أن يوجه الاهتمام إلى الأوضاع والقدرات التي تتحدد من خلالها عملية تراكم القيم".
2. المشاركة الواسعة في السلطة كهدف بعيد المدى، وكالتزام واسع ، ودائم ويتفق -لاسويل وهلمبرج Lasswell & Holemberg- مع أولئك الذين يرغبون في إيجاد أيديولوجية للتقدم. ويشير إلى قبول الافتراض الشائع: بأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي تلقائياً إلى إنجاز التنمية السياسية، باعتباره إشكالية أو موضوعاً للبحث المستمر.
3. أن نموذجا للتنمية السياسية قد يركز على أهمية إحراز قوة كافية لتكفل الحفاظ على الاستقلال القومي، ومن ثم يتضمن مثل النموذج المطالب السياسية المؤثرة ليس فقط للتنمية السياسية، وإنما أيضا للنمو والتطور في كل قطاعات المؤسسات والقيم وكافة عناصر الجسد السياسي.
4. التنمية السياسية تتضمن المقدرة، والرغبة، في القيام بدور مسؤول في السياسة الدولية. وقد تجد الدولة نفسها في حاجة إلى مساعدات خارجية، لكن رغم أن هذه المساعدات قد تجد ترحيبا من العناصر الهامة في المجتمع، سواء بين قطاعات النخبة واللانخبة، فإنها قد تثير كذلك نوعا من الاستياء، إلا إذا قدمت هذه المساعدات في سياق وبطريقة من الاحترام للدول يحفظ لها كرامتها واستقلالها في سياساتها الداخلية والخارجية.

[1] Lasswell & Holemberg, in: R. Braibanti (ed), Op.cit., pp.380-385.

5. تتطلب التنمية السياسية، وتنادي، بعملية داخلية لصنع القرار لها أبنية- سواء كانت رسمية أو غير رسمية، منظمة أو غير منظمة - تكون نسقًا لنظام عام قادر على حل المشكلات الواقعية بصورة مبتكرة، ولتحقيق ومواصلة المستوى المتزايد لمشاركة في كل القيم.
6. تتابع في توقيت عوامل التنمية، فنموذج المتينة السياسية قد بطرح دليلاً استراتيجيًا مرشدًا للأمة للتوقيت، وتحديد المواقع - تحديد الزمان والمكان - للعوامل التي يقدر لها أن تساهم في تحقيق النتائج النهائية.

وتتطلب التنمية السياسية - كإستراتيجية ملائمة لها - صيغة أو إيديولوجية متماسكة للأمة بكاملها حتى تنهض لمهام التحدي التي تفرضها التنمية، ولتشجيع ودعم الوعي الذاتي بالعملية، فالأيديولوجية والمذهب أو الصيغة والرؤى كلها لها تأثير وأحكامها واستقرارها -كمنتجات جانبية- تتحقق من خلال حل المشكلات بطريقة جماعية، فإذا لم تكن التنمية السياسية مطلبا ذات جاذبية خاصة، فإنها يجب أن تندمج في مطلب أوسع بشأن بناء أمة حدية حقا في كل أبعاد ومجالات الحياة.

وتتطلب التنمية السياسية كذلك التأكد التام على حد أدنى يجب تحقيقه من التعليم ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة في المجتمع، والإعداد السريع لأفراد على مستوى عال من الخبرة، وهذا معناه التحذير من مخاطر إهمال التعليم العام، ومن مخاطر- يذكرها لاسويل وهلمبرج Lasswell & Holemberg - الإفراط في تخريج أعداد هائلة من خريجي الجامعات بلا مستقبل، يجب التوازن بين كل هذه العناصر.

والمبدأ العام بالنسبة لمؤسسات صنع القرار - الذي تفرضه عملية التنمية السياسية - هو تشجيع الكفاءة الإدارية. لكن دون أن يكون ذلك من شأنه إهمال، أو إعاقة نمو وتطور جماعات تعددية وأحزاب وهيئات ومؤسسات تشريعية مسؤولة.

وهذا يفرض معالجة قضايا الفساد وعدم الفاعلية الإدارية بطريقة تكفل نمو القيادات والتنظيمات التي تستطيع تطوير نماذج جديدة من الهويات، التوقيعات، والمطالب، التي قد تعارض وتتناقض مع الصيغ والنماذج القديمة.

ويعد بناء بيروقراطية كفء وفعالة أحد المتطلبات الأساسية للتنمية السياسية في دول الجنوب حيث تلعب البيروقراطية دورا في عملية التحديث حيث يمكنها أن تقدم إطارا قانونيا ونظاما اجتماعيا ضروريا لعملية التحديث، وهي يمكنها أن تنفذ العديد من القرارات، والسياسيات الحكومية التي تساعد النمو الاقتصادي. لكنها يمكن أن تفعل ذلك فقط بقدر اقترابها من الشكل المثالي النموذجي الذي أوضحه- ماكس فيبر- وبطبيعة الحال فإن البيروقراطية في أي مجتمع لا تعمل تماما بأسلوب غير شخصي ورشيد وفعال، ويتمثل الأمر في أنه كلما اقتربت البيروقراطية من ذلك النمط المثالي، كلما أمكنها أن تسهل عملية تحديث الأمة.

ومن عناصر وسمات التنمية السياسية، الملائمة للتوازن الإداري السياسي كإستراتيجية:

- أولا:الهندسة المؤسسية
- ثانيا: انتشار السلطة Duffusion of Power.
- ثالثا: مؤشرات فاعلية المؤسسات Instutusion.
- رابعا: الابتكار Innovation، وسوف يتم تناول هذه العناصر الأربعة بالتفصيل.

حيث كان- هارولد لاسويل H Lasswell- قد حاول صياغة شروط وخصائص لعلمية التنمية السياسية في نموذج من ست عناصر تشمل[1]:

1. تراكم في القوة يملك قدره ذاتية على الاستمرار.
2. مشاركة في القوة أو السلطة.
3. الاستقلال الوطني.
4. القيام بدور مسئول في السياسة الدولية.
5. عملية صنع قرار داخلية تكفل مشاركة واسعة في كل القيم.
6. توقيت في عناصر وتتابع عملية التنمية.

ويوضح كارل فردريك خصائص نموذج لنظام سياسي للدول النامية، في حرص وحذر، وهو يرى أن هذا النموذج يمثل مجرد حد أدنى فقط لنظام سياسي صالح، لكنه إذا كان صالحا للحاضر فإنه قد لا يكون الأمثل في كل الأوقات، ولكل المجتمعات.

و يحدد ست خصائص أو ملامح أساسية، قد تحمل النظم مظهًرا أو أكثر منها، لكن أياً من تلك النظم لا يحمل هذه السمات جميعا:

1. حكومة قادرة على أن تتصرف بفاعلية، وتستطيع أن تتخذ كافة الإجراءات الضرورية التي تكفل لها البقاء، وما يتطلبه ذلك من قدرة فعالة على ممارسة وإدارة المتطلبات التكنولوجية العسكرية والاقتصادية التي يفرضها المجتمع المعاصر، بما في ذلك التخطيط الشامل.
2. إمكانية فرض قيود إكراهية على الحكومة وما تقوم به من عمليات بما يحقق الحماية للأفراد المشاركين حماية كافية تجعلهم قادرين على التصرف كأشخاص سياسيين.
3. مشاركة شعبية عملية، لكل أعضاء المجتمع البالغين العاقلين في عملية صنع القواعد القانونية Rule-making.

[1]Lasswell & Holemberg, Op. cit , pp.256-267.

4. ومن ثم وجود قواعد عامة "General Rules" تعبر عن المصالح والمعتقدات والقيم المشتركة والثابتة في المجتمع بوجه خاص.
5. هيئة قضائية تفسر تلك القواعد خصوصا، وتقوم خصوصا بالفصل فيما قد يثور من منازعات.
6. وجود مؤسسات تطوعية وجماعات - كالأحزاب - تطرح بدائل يمكن أن تحل محل الحكومة القائمة، وتكفل المشاركة، وتتولى فحص وتمحيص القواعد المعمول بها باستمرار. أي تقوم هذه الجماعات الطوعية كمؤسسات بتقديم بدائل للسياسات والقرارات، وأن تقدم مرشحين لتولي المناصب العامة عندما تتاح الفرصة، وهي الجماعات التي تتنافس كل منها مع الآخرين لتحديد الأعمال العامة.

ويقصد كارل فردريك بالحكومة الحديثة "الحكومة التي تطورت في الغرب منذ بداية القرن السادس عشر بما في ذلك الملكيات المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر"، ويحدد ثلاث مهام لأي نظام سياسي فعال تبدو ذات أهمية خاصة عندما نأخذ الخبرة التاريخية الماضية في الاعتبار وهذه المهام[1]:

1. كيف يتم تطوير أو تحويل مجتمع سياسي من خلال عملية مستمرة للتغير أو الإحياء والتجديد الداخلي؟
2. كيف يتم التخطيط لاتخاذ القرارات والسياسات والحركات التي يحتاج المجتمع إلى اتخاذها؟
3. كيف يتم تنفيذ هذه الخطط والسياسات ؟

هذه المهام الثلاث لا تستطيع النظم السياسية القائمة انجازها في الوقت الراهن. هذا الإخفاق قد لا يظهر على السطح في الواقع العملي بوضوح، إذ عادة ما تقوم مظاهر خادعة سببها ادعاءات أيديولوجية كالتي تقدمها النظم التي تمثل الديمقراطية أو الشيوعية... كل لصالح نظامه والدفاع عنه وتبرير سياسته... متظاهرا بأنه إنما يقدم الحلول والمثلى والأفضل، رغم أنه قد يفشل حتى في تحقيق الحد الأدنى من تلك الحلول.

ويمكن القول بأن السياسة توفر أساساً قوياً وحجر الزاوية في المجتمع التنظيم شؤون أفراده في المجال السياسي تنظيما - أياً كانت درجته يكون مقبولاً على نطاق واسع في المجتمع، ويكون معروفاً وواضحاً لجميع الأفراد، وقادرا على القيام بعملية التكيف العقلاني بحيث يساهم هذا كله في تحقيق الحرية وما تفرضه من سمات وخصائص تؤكد على قيمة واحترام أولئك الأفراد - الضعفاء - الذين تتشكل منهم الدولة في شكلها النهائي[2].

[1] Ibid., pp.280-284.
[2] Braibanti Ralf, op.cit., p.180.

لكن التنمية السياسية قد ينظر إليها على أنها حركة متعاقبة تشهد فترات من التذبذب والارتداد إلى الخلف: من معايير القرابة والمحاباة إلى الإنجاز الشخصي، ومن الغموض وعدم الوضوح إلى التيقن والوضوح، والتأكيد بشأن استخدام السلطة العامة، من الاغتراب والانسحاب واللامبالاة، إلى المشاركة المستنيرة في الحياة الجماعية داخل المجتمع، ومن الإكراه والقسر، إلى الاختيار الحر الواسع.

أولا: الهندسة المؤسسية:

بمعنى التناسق والتكامل في عملية بناء مؤسسات وأبنية النظام والدولة عامة، ولتحقيق مثل هذه الهندسة المؤسسية فإن ثمة اعتبارات أساسية في عملية البناء أهميتها[1]:

1. من المتطلبات الأساسية التي تفرضها عملية التنمية السياسية تحقيق الاتفاق العام حول الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة، باعتبار هذا الاتفاق العام بمثابة "الهدف الرئيسي" الذي يشكل طبيعة وكثافة وتجانس الحركة العامة في إطار الجماعة السياسية.
2. أهمية تحقيق التكامل الوطني، بما يشير إليه من عملية إخضاع وتحويل وتذويب بل وإزالة أو تجاهل، تلك الكيانات العرقية المتباينة، داخل النظام. وهو ما لا يحدث عادة في الدول الآخذة في النمو على نحو دقيق.
3. قضية الشرعية، وترتكز على قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها، وتمثل هذه القدرة أولى المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي، ويجب أن تكون ضمن أي مجموعة من الخصائص والسمات الخاصة بعملية التنمية السياسية، ويمكن استخدام التاريخ لممارسة التأثير في عمليات التكيف الثقافي بطريقة لها مغزاها في الحفاظ على هوية الأمة، وإن كان هذا قد يحمل في طياته مخاطر التأويل، وتعدد التفسيرات.
4. إن فن البناء العام الهندسي للدولة ينبغي أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.

وهذا يوفر نوعا من الوحدة أو الاتفاق في المشاعر، ويقترب من مفهوم الأيديولوجية باعتبارها تتضمن فلسفة للتاريخ، ورؤية الفرد والجماعة للواقع الذي ينتمي إليه في الزمان والمكان، وتقديره للخطوط المحتملة للمستقبل وما يحمله من توقعات للتطور، ومجموعة القيم التي تحدد: كيف يتم تعجيل، أو تأخير أو تعديل اتجاه التطور والتنمية، ومجموعة القيم التي تتميز بدرجة أو بأخرى من الانسجام والتوافق والمرتبطة بنماذج معينة للحركة لإنجاز المستقبل أو الحفاظ على الحالة الراهنة لأوضاع الدولة.

[1] Lasswell & Holemberg, op.cit., p168.

5. تشهد المجتمعات الآخذة في النمو عمليات ديناميكية للتحول في القيم بها وعليها في خلال ذلك أن تعمل على إرساء صيغة تعيد في إطارها أحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.

إن عليها مهمة بالغة الخطورة لاستكشاف الجذور، وإعادة صياغة التراث، ومطابقة مجالات وفروع الفكر والتراث المحلي الخاص بها، والتي قد يكون لها القدرة على أن تصمد وتحيى في الظروف الجديدة وفي ظل الأفكار والقيم والتكنولوجيا الحديثة الوافدة من الخارج.

6. رغم أهمية "مبدأ الدستورية" إلا أنه ليس كافيا في المجتمعات الآخذة في النمو لأنه مجرد خطوة أولى فقط، ويكون تحقيقه يسيرا أثناء عملية صياغة وبناء النظام السياسي، والدستور يمثل "المصدر الشرعي" لعملية البناء الشاملة في المجتمع. كما يعد الدستور وسيلة لتحقيق الترابط والانسجام في الدول لما له من قوة نفاذ وقدرة على التأثير على النظام. أن قيمته الرمزية عالية ومكانته مقدسة، وكلما ارتفعت قداسته كلما كانت فاعليته وتأثيره كرمز أقوى وأشد وقعا.

7. رغم أن الدستور قد يتضمن بعض مبادئ لعملية البناء في الدولة، إلا أن هذا الدستور يمثل أحد المصادر فحسب للقيم التي يتمسك المجتمع ويعتز بها، فبعض القيم قد لا يجري العبير عنها في الدستور. كأن يوجد في المجتمع نوعا من روح الجماعة، أو المشاعر السائدة والقيم والتوجهات - مما يقترب من مفهوم الثقافة السياسية أو الطابع الوطني - الأمر الذي يشكل قوة مؤثرة في دمج وتوثيق روابط المجتمع، رغم أن هذه القيم لا تضمها الوثيقة التي تتضمن الدستور.

في عملية البناء أمكن لكثير من النظم السياسية النامية أن تحقق مبدأ انتشار السلطة من خلال الأبنية عن طريق الأحزاب السياسية، والقيام بمحاولات دائبة لمواجهة عمليات الإثارة والتهييج والاضطراب في الداخل.

وترتبط عملية البناء بالجوانب الإدارية في المجتمع، وهذا يتوقف على عاملين: أولهما: ما إذا كان الجهاز الإداري ككل يشارك، ويلتزم نفس القيم ذاتها: كالمساواة والعدالة، ثانيهما: يتعلق بحكم القانون والذي قد بسجل كمبدأ في الدستور، لكن قد تظل أهمية ودلالته محدودة إذا لم يشهد النظام السياسي ككل، والنظام الإداري خصوصا، حكم القانون مطبقا في أرض الواقع.

ثانيا: انتشار السلطة:

بمعنى مشاركو المواطنين في الحياة السياسية وانتشار السلطة إلى محيط النظام الاجتماعي وهذا يفترض - من الناحيتين النظرية والعلمية - تأكيد وممارسة الحريات العامة لدى المواطنين بما يعزز من الكرامة الإنسانية للفرد.

وانتشار السلطة هو ما يطلق عليه ليرنز: المجتمع المشارك، ودوتش: التعبئة الاجتماعية، ولاسويل: اقتسام السلطة والموند وفيربا: انفجار المشاركة ، وسارتورى: المجتمع الجماهيري.

وتعد المشاركة الواسعة والسريعة من جانب قطاعات رئيسية من السكان - أو ما يمكن تسميته بالجانب الكمي لعملية انتشار السلطة - مطلبا ضروريا لعملية التنمية السياسية، رغم ما يثيره اقتسام السلطة من مشكلات لا يمكن تجاهلها أو إهمالها وما قد يرتبط بذلك من تسييس جوانب الحياة.

وانتشار السلطة، وما يفرضه من مشاركة بدرجة معقولة، يوسع من خبرة الأفراد وتجاربهم، وبدائل الاختيار الحر أمامها، ويؤدي إلى تطور الإحساس بالمسؤولية وتدعيم الكرامة الإنسانية لأبناء المجتمع. ومحاولات تلطيف أو ضبط أو تأجيل عملية انتشار السلطة يجب أن تتم بحذر لأن هذه المحاولات قد ينظر إليها على أنها ذريعة، أو حيلة تتذرع بها النخبة أو الجماعة الحاكمة لفرض تسلطها.

ويستخدم تعبير انتشار السلطة هنا في معنى يصنف كمفهوم إضفائي يضاف إلى مفاهيم أخرى مكملة: التعبئة، المشاركة، والتمثيل، والمفهوم لا يشير إلى توزيع الحركات السلطوية بين مراكز السلطة داخل مؤسسات النظام السياسي، وإنما يقصد بمفهوم انتشار السلطة هنا: العلاقة بين الشعب خارج مؤسسات الحكم ومختلف المؤسسات المتعلقة بالسلطة السياسية - وهذه العلاقة تحمل ثلاث خصائص رئيسية[1]:

1. هي جزء من السياق أو الإطار النفسي العام، وما يضمنه من اتجاهات، وهو السياق الذي يحدد مفاهيم وتوقعات وطريقة استخدام السلطة السياسية والذي يؤثر في سلوك الأفراد وعلاقتهم بالسلطة السياسية.
2. أنها تتضمن السلوك الذي تفرضه المشاركة المباشرة: أما في مؤسسات وأجهزة الحكم لكل الوقت أو لبعض الوقت، أو في الجماعات الوسيطة كجماعات المصالح أو الآليات الوسيطة كالانتخابات.. ويفترض هنا أن المشاركة سواء في المصالح مباشرة أو من خلال وسيط سياسي توسع من هيكل صنع القرار وتدعيم عملية انتشار السلطة بشكل فعال.
3. إن جانب رئيس من المشاركة يتم من خلال أدوات التمثيل السياسي، وتوسيع مفهوم التمثيل ليشمل كل مجالات وجوانب النظام السياسي، الرسمية وغير الرسمية، وليشمل مختلف المؤسسات والجماعات، ومؤسسات النظام الاجتماعي ككل، يضع قيودا على المؤسسات التمثيلية اللصيقة بعملية المشاركة.

ولا تملك الدول النامية مؤسسات على المستوى الذي يلتزم توافره من أجل تحويل المطالب إلى سياسات أو قرارات أو حركة ويلاحظ هنا[2]:

[1] Braibanti Ralf, op.cit, p.188.
[2] Ibid, p.190.

أولا: ليس لدى هذه الدول المعايير التي من شأن انتشارها أن تحث بدرجة كافية النظام السياسي وتدفعه ككل إلى عملية بناء المؤسسات وغياب هذه المعايير يعد المسألة الأهم، لأنه قد يسبب انهيار النظم السياسية النامية ليس بسبب الفساد أو بسبب تخلخل تلك النظم وضعف البناء المؤسسي لها فحسب، وإنما بسبب تباين نمط انتشار السلطة وبسبب القيود المفروضة على المؤسسات الأقوى مما يعوقها على النهوض بالمؤسسات الضعيفة الواهنة.

ثانيا: إن انتشار السلطة إلى محيط النظام الاجتماعي من شأنه أن يغير من كمية ونوعية المطالب، مما يفرض قيودا متزايدة على قدرة المؤسسات على تحويل تلك المطالب إلى حركة حكومية فعالة، وقد يترتب على ذلك نشوء الأزمات.

ثالثا: أن التوقيت والتتابع في عملية بناء المؤسسات وانتشار السلطة المتزايد يمثل أهمية محورية، الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى الاهتمام بما عرف "بالمرشد الاستراتيجي" لتوقيت العناصر الأساسية في عملية التنمية السياسية.

وقد أشار - بريبانتي Braibanti - إلى افتراضات تتعلق بالتتابع في عملية التنمية، وتؤكد هذه الافتراضات أهمية و ضرورة الحاجة إلى معدل سريع لعملية إضفاء الطابع المؤسسي على الحكومة وتنظيماتها، بصورة تسبق تكوين الأحزاب السياسية ونظم الانتخابات الجماهيرية، وتزداد أهمية هذه الافتراضات والشروط عندما تتصاعد المطالب نتيجة الانتشار غير المنضبط للقيم والمعايير الوافدة، أو في ظروف الاحتكاك المتزايد بالبيئة الدولية وتزايد ضغوطها، بغض النظر عن قدرة المؤسسات على تلبية تلك المطالب ومواجهتها.

ثالثا: مؤشرات فاعلية المؤسسات:

السمة الثالثة للتنمية السياسية تدور حول إقامة مؤسسات يمكنها القيام بدور نحتمل في تحويل التعبيرات للإدارة الشعبية إلى قرارات وحركات يمكن التنبؤ بها في وضوح، وذلك بشكل متواصل، وفي توافق مع عملية البناء الشاملة والمنسقة للدولة ككل.

هذا الدور المحتمل أن تقوم به المؤسسات السياسية قد لا يتلاءم وقدرات المؤسسات في وضعها الراهن. إن السلوك السياسي يجري في أرض الواقع خلال فترة بناء المؤسسات وفي هذه الأثناء يتم تنظيمه وتكييفه من خلال السلطة المؤسسية.

إن الفجوة بين ما يحتمل أن تقوم به المؤسسات، وقدراتها الفعلية، تعطي أهمية لهذا الجانب من الحداثة الوافدة.

كان منهج المؤسسات قد تراجع في أهميته، مع تزايد أهمية المنهج الوظيفي، لكن هذا التراجع اقترب من نهايته، مع عودة الاهتمام بالمؤسسية الجديدة.

وقد أكد – هنتنجتون- محورية المؤسسات في عملية التنمية السياسية وأشار إلى أهمية التوازن بين المطالب بالمشاركة وقدرة المؤسسات كما سبق توضيحه.

وأشار- جوفينيل- إلى أن العالم أو الباحث السياسي يعتبر خبيرا في المؤسسات وفي السلوك، وأن عليه أن يتنبأ بجوانب التكيف لتحقيق الملائمة التي تفرضها ضرورات تطوير وتحسين كفاية المؤسسات في قدرتها على العمل خلال الظروف المتغيرة.

ويشير- بينوك Ranald Pennock- إلى أن الأبنية السياسية والحكومية سواء الرسمية أو غير الرسمية، وسواء تضافرت واندمجت في البناء القانوني أم لا، فإن من الضروري أن تأخذ شكلا مؤسسياً. وإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي تعد بالتأكيد جزء لا يتجزأ من عملية التنمية السياسية، شأنها في ذلك شأن التخصيص في الوظائف والتمايز في الأبنية. وعندما تصبح أشكال معينة من الإجراءات أو الأبنية طرقاً مقبولة لإدارة الأشياء، فإنها تصبح أدوات فعالة لتحقيق الاستقرار وإضفاء الشرعية.

وينظر- لاسويل وكابلان Lasswell & Kaplan - إلى المؤسسة باعتبارها نموذج مكون من سمات وخصائص لثقافة معينة تختص أو تتعلق بتكوين وتوزيع قيمة معينة، أو مجموعة قيم، ويعتبران أن سمات الثقافة تعني طابع أو سمة جماعة ما، وأنها تتشكل تحت تأثير ظروف ممكن مقارنتها.

المؤسسات هي أنماط لأفعال متواترة تم إرسائها لتحديد سلوك أعضاء تلك المؤسسة: سواء داخل المؤسسة، أو في علاقاتها بالوحدات الأخرى في النظام السياسي والاجتماعي ولإبراز القوة في النظام في شكل حركة أو في شكل روح الجماعة المتدفقة، ومن أمثلة المؤسسات الرئيسية في الدولة: البيروقراطية المدنية والعسكرية، مؤسسات التشريع، والتعليم، والاتصال الجماهيري، والأحزاب وجماعات المصالح والهيئات والجمعيات والنوادي، كالجمعيات الدينية والتجارية والمصرفية وغيرها.

يقدم- رالف بريبانتي Braibanti Ralf- سبعة مؤشرات أو عناصر لرفع كفاءة المؤسسات السياسية كأساس التخطيط لإستراتيجية لدفع عملية التنمية السياسية بالطريقة التي تضمن فاعلية وتعزيز المؤسسات في النظم السياسية الآخذة في النمو[1].

ويؤكد - بريبانتي- في هذا السياق أهمية تتبع تطور أداء المؤسسات السياسية في نظام معين، وتحديد متى، ولماذا تتحرك الوظائف من نطاق مؤسسي إلى آخر؟

ولأنه غير معروف لدينا الكثير عن الأدوار الوظيفية للمؤسسات في النظام السياسي، فإن من الصعوبة تقييم تقسيمات- هنتنجتون- لمعايير المؤسسية (التكيف، التعقيد، الاستقلال، التماسك).

[1]Braibanti Ralf, op.cit, pp.198-206

ويحدد- بريبانتي- هدفه في "محاولة تحليل أداء المؤسسات بما يلائم النظام السياسي"، وبناء على هذا الهدف - والذي يختلف عن هدف ومحاولة هنتنجتون للمعايير الأربعة للمؤسسية عنده - كان يجب عليه " تتبع التغييرات الوظيفية والأداء الكلي الذي يرتبط بالأبنية والقطاعات".

ويشير- بريبانتي- إلى أن اهتمامه، في محاولته هذه، ينصب على ظروف الدول النامية، وما قد تشهده من تذبذب في التغير، وفي طبيعة ونوعية المطالب الموجهة إلى المؤسسات في هذه الدول لتقوم بعملية التحويل لهذه المطالب، والتذبذب أو التأرجح في الوظائف التي تؤديها تلك المؤسسات، إما باستبعادها للمطالب أو رفضها.

1. الانفتاح وتقبل الجديد: بمعنى قدرة المؤسسة على تقبل المعايير والقيم الجديدة من المؤسسات الأخرى. هذا التفتح قد يكون في مواجهة أفكار، أو أشخاص جدد، مثال ذلك: ما تستقبله البيروقراطية المدنية عندما تضم إلى صفوفها عناصر الضباط من البيروقراطية العسكرية، أو أشخاص من الاتحادات والهيئات التجارية الخاصة أو القانونية أو التعليمية.
2. الاستقلال بمعنى الحفاظ على الاستقلال النسبي لروح الجماعة، والأبنية، في الوقت الذي تتواصل فيه عملية البناء الشاملة والمتناسقة للنظام، وتشر القيم والمعايير التي تفرضها هذه العملية، وإزالة الجوانب المعاكسة والمضادة لذلك في النظام ككل.

فهناك الجماعات والمؤسسات التي لها تنظيماتها الخاصة في النظام مثلا الهيئات الدينية والمؤسسات العسكرية، وقد تبدي هذه المؤسسات والجماعات استعداد للانسجام والتوافق مع النظام ككل، وقد يكون ذلك في الظاهر أكثر مما عليه الحال في طبيعتها. بالرغم من طبيعتها المتأصلة والتي هي على درجة عالية من السلطوية، وهذا كله يجب أن يتم في إطار الحفاظ على قدر كاف من الاستقلال بما يكفل التأثير الفعال والمستقل في النظام ككل، ويحقق التوافق والانسجام مع عملية البناء الشاملة في المجتمع.

وهذا الاستقلال ذا طبيعة نسبية، ويجب أن يجري في إطار يحقق التوازن بين آليات تكفل القدرة للمؤسسات للحفاظ على استقلالها، وفي الوقت ذاته تمارس تأثيرها، وتجني ثمار استقلالها عن طريق التأثير الفعال في النظام، بينما تجري عملية البناء الشاملة بشكل متناسق ومتواصل، وفي كل النظم يمثل هذه التوازن صعوبات حقيقية.

3. التوازن: بمعنى الحفاظ على توازن المصالح التي تنطوي عليها المؤسسة وتمثلها وبين المصلحة العامة للمجتمع، وهذا يسهم في تأكيد علاقات التوافق والانسجام بين المؤسسة وغيرها في إطار النظام ككل. لكن فهم دور وأداء المؤسسة في إطار النظام السياسي قد يكون بالرجوع إلى خصائص القيادة السياسية، وليس من خلال المؤسسة ككل.

وتستهدف هذه القدرة تحقيق التكيف والموائمة التي تفرضها المصالح الواسعة للنظام ككل بما لا يؤدي إلى التضحية بأهداف المؤسسة ذاتها. فإذا ما تحققت هذه الأهداف، مع القدرة على الانفتاح وتقبل الجديد، فقد تكون النتيجة اختفاء المؤسسة القائمة في شكلها الذي سبق أن عرفت به وإعادة بنائها كمؤسسة جديدة بطريقة من شأنها تجديد المؤسسة السابقة وتقديمها في شكل مختلف جديد تماما.

4. التوافق والانسجام - أو عدم التوافق - بين الأهداف الرسمية المعلنة للمؤسسات وبين السلوك الفعلي الذي تمارسه هذه المؤسسات على أرض الواقع في المجالات المرتبطة بتلك الأهداف. فالدراسة يجب أن تتناول مقارنة السلوك الفعلي بالأهداف الرسمية للمؤسسة.

إن ما يهم الدراسة هو السلوك الخارجي للمؤسسة، ومظاهره بالرغم من أن تلك المظاهر ترتبط بالتغيرات الداخلية للأدوار، وهكذا فعلى الرغم من أن الأهداف الرسمية - على سبيل المثال لإحدى المحاكم القضائية- هي تفسير القانون، فإن أحكامها قد تخاطب جهة طلابية أو عمالية، أو لجنة للإصلاح الإداري أو قيادة عليا.. مما يخرج عن أهدافها المعلنة، وهكذا يلعب القاضي دورا مختلفا، وهذا من شأنه أن يؤثر على علاقات المحاكم بالمؤسسات الأخرى، كما يؤثر على العلاقات الداخلية للمحكمة.

5. الحفاظ على الفاعلية والكفاءة الداخلية للمؤسسة، وإمكانية استمرارها وتطورها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وسائل عديدة، من أمثلتها: إصدار القرارات، وإعداد الميزانيات، ورصد مكافأة مادية للأفراد.

6. قدرة المؤسسة على إعادة صياغة قيمها ومعاييرها الخاصة بصورة تتلاءم مع المعايير والقيم الوافدة التي استقبلتها، وهذا ما يعرف بالقدرة التكاملية: بمعنى القدرة على تحقيق التكامل والدمج بين القديم والجديد، وعملية إعادة الصياغة تختلف في درجتها ومداها، وتصل أقصى صورها عندما تتغير فعلا طبيعة المؤسسة ذاتها، بينما في حالات أخرى قد يكون من الصعوبة بمكان إدراك عملية الصياغة أصلا، أي تكون سطحية هشة.

7. الأدوار بمعنى تحقيق التجانس والتوافق بين:

أ. الأدوار كما يفهمها ويدركها أعضاء المؤسسة المعنية.

ب. وتلك المتعلقة بالأبنية.

ت. والدور كما يتم في الواقع الفعلي وما يفرضه هذا الدور من سلوك.

ودراسة هذه العلاقة قد تكون من خلال تحليل إدراك الدور، إلا أنها تفترض تحليل بنائي في دقة واهتمام، حيث يمكن افتراض علاقات تفاعل محتملة بين الدور كما هو مدرك ومتصور من قبل الأعضاء، والدور كما هو في أرض الواقع، بمعنى أن إدراك الدور الفعلي يجد صعوبة أساسا في صيغة أو افتراضات

معينة، كما أن تلك الصيغة والافتراضات قد تتكون وتتشكل أساسا من خلال الإدراك. فالسلوك الذي يفرضه الدور إنما يشكله ويفرضه الإدراك، وهذا السلوك نفسه يؤثر في الإدراك.

إن تحليل الدور يقدم بعض الأسس لتوضيح الضغوط الداخلية التي قد تعاني منها المؤسسة، أو التخبط والارتجال وانعدام التوافق البنائي مما يقود إلى التعرف على العوامل التي من شأنها تحقيق فاعلية المؤسسة،وتقييم المؤسسات والأبنية والقطاعات المكونة لها وفق المؤشرات السبعة السابقة يكشف لنا عن درجات متباينة ومتفاوتة من التنمية السياسية، وهو ما يطلق عليه بريبانتي "التنمية السياسية غير المتماثلة أو غير المستقرة": هذا التباين والتفاوت يكون : أولا؛ بين الأبنية داخل المؤسسة، ثانيا، بين القطاعات داخل المؤسسة، ثالثا؛ بين قطاعات المؤسسات المختلفة، رابعا؛ بين المؤسسات، وهكذا فإن التباين والتفاوت يكون داخل وبين المؤسسات.

وهذا النموذج المعقد للعلاقات بين القطاعات والمؤسسات يطلق عليه اصطلاح التمايز الجوهري أو الأساسي Substantive Differential ويضاف إليه نموذج أو تطور آخر مماثل أو مشابه يتعلق بالعلاقات بين الأبنية داخل كل مؤسسة من حيث قدرتها على تأدية الوظائف التي تفرضها المؤشرات السبع، وهو ما يطلق عليه "التمايز البنائي".

إن قياس وتحديد الفاعلية المؤسسية تجعل من الممكن تحديد أي المؤسسات والأبنية تكون في حاجة أكثر إلى عملية تدعيم وتقوية وتطوير. وقد يوفر هذا القدرة على اقتراح إجراء تصحيح بنائي، وإعادة توزيع الوظائف على مختلف المؤسسات.

رابعا: الابتكار والإبداع:

العنصر الرابع للتنمية هو قدرة المؤسسات الاتجاهات السائدة على الابتكار، وسيكون التركيز هنا على المؤسسات، أكثر منه على الاتجاهات، بالرغم من أن العلاقات بين المؤسسات والاتجاهات السائدة في المجتمع علاقة متشابكة ومتبادلة، أكثر منها علاقة ذات اتجاه واحد.، وعليه فإن ثمة اهتمام خاصا بمشكلة تغيير الاتجاهات التي يواكبها الحاجة إلى تجديد وتغيير المؤسسات جذريا. وكلا نمطي التغير قد يتم في إطار من الضغوط الحادة، إن لم تكن الأزمات[1].

مصدر الابتكار قد يكون داخليا كما قد يكون خارجيا، ويكون داخليا إذا استند إلى النظام السياسي ذاته، وفي هذه الحالة من المرجح أن يكون هناك "توجيه" سواء للمؤسسات أو للاتجاهات، ويرتبط

[1] Ibid., pp.215-222

المصدر الداخلي عادة بنوع من "المذهب الأيديولوجي" يحاول النظام من خلاله تغيير القيم والمعتقدات الشعبية وصياغتها في قوالب متماثلة.

أما الابتكار الذب يستند إلى مصادر خارجية- كالمساعدات الخارجية مثلا- فإن إخضاعها لاستخدام الإيديولوجية غير ممكن، والوسيلة الوحيدة للتغير في هذه الحالة هي المؤسسات.

يضاف إلى ذلك أن تغير المؤسسات ومرونتها يبدو أكثر فاعلية، مقارنة باستخدام الأيديولوجية حتى بالنسبة للمصدر الداخلي، ولا حاجة إلى القول بأن كل الحكومات يجب أن تعد نفسها لتتعامل مع التغير، وما يرتبط به من ابتكار.

إن الابتكار السياسي له أهميته في عملية التنمية، لأنه يخلق بدائل جديدة ولأنه يوسع من البدائل والاختيارات، ويوسع من مدى الحرية الشخصية للأفراد، وهذا يؤكد أهمية الابتكار النظرية، ويعطيه قوة الحجة، ويمنحه قوة من الناحية العملية كسمة من سمات عملية التنمية السياسية، كيف يتم وضع الخطوط العامة للابتكار باعتباره أحد السمات الأربعة الرئيسية للتنمية السياسية؟

أولا: فثمة أنواع للابتكار فهناك مثلا التكيف والمواءمة التي يجب تحقيقها مع ظروف ووقائع التغير السريع أو المكثف في المطالب، والتغير في محتوى المطالب، والتغلب الحاد والسريع في الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات في محاولتها تلبية هذه المطالب.

ثانيا: وثمة تأثيرات للابتكار، يمكن تلخيصها في اختلال التوازن في النظام، والذي يتوقف على جوانب وسمات الابتكار المختلفة مثل: السرعة، الكثافة أو عمق الأحداث و التكرار، المحتوى، التقلب.. وهذا الاختلال في التوازن يحدث في كل النظم فسرعة وعمق التغيرات من شأنها إحداث توترات واختلالات، لكن قد تواكبها المقدرة المؤسسية، وهذا ما يميز النظم المستقرة عن النظم غير المستقرة.

وفي نفس الوقت فإن على النظام السياسي أن يتكيف مع هذا النوع من اختلال التوازن، وأن يقلل الإمكان من الأبعاد التي يمكن إدارتها وتقليل التوتر فيها، لتهدئة هذا الاختلال وتلطيفه، ويجب على النظام أن يتحرك سريعا، ليبتعد عن عقلية "القانون والنظام" إلى عقلية تنموية، ويجب أن يتم تغيير المؤسسات وفق ما يتطلبه ذلك، والبيروقراطية تتحمل المسؤولية الكبرى في هذا الإطار، رغم أنها ليست سوى مؤسسة واحدة من بين مؤسسات عديدة، فهي تمثل عنصر توازن، لكنها يجب أن تشجع على إدخال الابتكار، وتبتعد عن الجمود، وفي كل هذا الابتكار يجب أن يحدث في إطار عملية البناء الشاملة المتناسقة للنظام السياسي، وما قد يصاحبها من سياق للتوتر أو اختلال التوازن.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة عن متطلبات وسمات التنمية السياسية واستراتيجياتها التغييرية الملائمة للتوازن وما تقتضيه من ترتيبات مؤسسية، أو غير مؤسسية يبقى السؤال مطروح كيف السبيل إلى إبراز ملامح

إستراتيجية للتنمية السياسية تتحدد الأولويات فيها على أساس يمنح الأسبقية لتُعطي أولا لترسيخ هوية وطنية، ثم تأتي بعدها أولويات السلطة والمشاركة، إلى متى تهددنا التحديات التي تعيق هذا الطرح؟

قائمة المراجع:

1. Braibanti, Ralf et al., eds.. *Political and Administrative Development*. Durham, NC: Duke Univ. Press, 1969.
2. Diamond, Larry et al., eds.. *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and perspectives*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Univ. Press, 1997.
3. Diamond, Larry. P*olitical Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1993
4. Dodd, C.H.. *Political Development*. London: The MacMillan press, 1972.
5. Huntington, Samuel. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale Univ. Press, 1968.
6. Palmer, Monte. *Dilemmas of Political Development*. ltasca, lllinois: F.E. Peacock Publishers. Ins, 1989.